الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

28 **جماد الاول** 1436 –19 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

القحطاني: لن نخالف شرع الله والتصريحات السويدية مرفوضة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن السيالي – جدة

رفض رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ورئيس قسم القانون الخاص في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود في الرياض الدكتور مفلح ربيعان القحطاني ما حدث داخل البرلمان الأوروبي وعقب تصريحات وزيرة خارجية السويد معتبرا أن ذلك تجاوز على سيادة الدولة والتدخل في قضائها الذي لا يحق لأي جهة التدخل فيه قائلا ما حدث في البرلمان الأوروبي، وما تبعه من موقف لوزيرة خارجية السويد مرفوض تماما ولا نقبل به خاصة وأن ما قامت به المملكة العربية السعودية يتوافق مع شريعتها الغراء، فلا نقبل بأي أنظمة لحقوق الانسان تخالف شريعتنا، فلا نقبل التدخل في أمور الدولة الداخلية لأن هذا ورد في النظام الأساسي لدولة، فموقف المملكة واضح فإذا كان الأمر يتعارض مع نص شرعي أساسة الكتاب والسنة النبوية فلا نقاش في هذا، لذا يجب على حقوق الانسان وحقوق العدالة في جميع الدول أن تتفهم موقف المملكة وتتفهم أن قانون المملكة العربية السعودية هو الشريعة الإسلامية ولا تقبل النقاش فيما يخالف كتاب الله تعالى وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، فالمجتمع والحكومة متوافقون على هذا النظام، أما الأنظمة التي لا تتعارض مع الشريعة فنحن نستمع إليها فإذا وجدنا أن فيها مصلحة لمجتمعنا أخذنا بها أما إذا تعارضت مع مصالح المجتمع السعودي فنبلغ بها ولا نقبلها.

وقال القحطاني إن إثارة مثل هذا الموضوعات والاعتقاد أن بالإمكان تعديل بعض النصوص الشرعية مثل التي تتعلق بالقصاص والحدود الشرعية فهذا مرفوض إثارتها ويجب على هذه الدول الاطلاع على النصوص الشرعية ليميزوا بين ما يمكن نقاشة وما لا يمكن نقاشه.

وأكد القحطاني أن جمعية حقوق الانسان استغربت هذه التصريحات ورفضتها وبلغت استغرابها لأعضاء البرلمان الأوروبي الذين قاموا بزيارة الجمعية خلال الأيام الماضية. وقال نحن ذكرنا لأعضاء البرلمان الأوروبي عندما زارونا أن مثل هذه المواقف مستغربة وغير مقبولة لأنها تمس سيادة المملكة وقضاءها، فالقضية التي أثيرت بسببها التصريحات قضية جنائية تمت فيها المحاكمة، وأتيحت الفرصة للمتهم لإبداء دفوعه، فالحكم القضائي يجب أن يحترم.

وأضاف: لقد خرج الأمر من إطاره الحقوقي إلى النظر في الشكل أو خلفية أخرى سياسية واستغلال أمر إجرائي خضع للمحاكمة في أمور ربما تفهم أن هناك موقفا غير مبرر سواء من الخارجية السويدية أو ممن أثار الموضوع داخل البرلمان الأوروبي.

فمثل هذه المواقف لا تساعد على حقوق الانسان وأنما هي تدخل في سيادة الدول وقضائها، والقضاء دائما في جميع الدول له سيادته واحترامه ولا تدخل فيه الحيثيات التي يراها طرف على الطرف الآخر فالقضية فردية لدينا، فهذه التصريحات سيكون لها انعكاسات على العلاقات السعودية -السويدية، ولقد سمعنا موقف مجلس الوزراء في المملكة مؤخرا تجاه هذا الموضوع وتمنيه أن لا يتطور الموضوع إلى أكثر مما وصل إليه. وقال القحطاني نرى انتهاكات فظيعة وكبيرة جدا تقوم بها إسرائيل أو النظام السوري أو غيرهم من الدول الأخرى ولم نرَ مثل هذه المواقف الحادة التي تصدر من بعض الدول في مثل هذه الحالات.

أوضحت بقولها: كدفن أحد أفراد أسرته وعزاء وزواج من يعولهم شرعاً

"حقوق الإنسان": يحق للسجين الخروج من سجنه لقضاء بعض مصالحه

المصدر: جريدة سبق الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://sabq.org/S71gde

سبق- متابعة:
أكدت جمعية حقوق الإنسان على حق السجين في الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعاً.
وقالت الجمعية في تغريدات متتابعة بثتها صباح اليوم على حسابها في "تويتر": للسجين الحق في الخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة، وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن، وللسجين الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية، ويحق له أن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة.
وتابعت الجمعية: للسجين الحق في التدريب والتأهيل على بعض المهن، حيث يتم إلحاق السجناء بدورات تدريبية لحِرَف ومهارات متعددة.

السجون.. والفنادق الفخمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

إبراهيم محمد باداود

تعتبر عقوبة السجن أحد أنواع الأساليب العقابية العالمية والتي تقع على الأشخاص نتيجة اقترافهم أفعالاً إجرامية مسّت بأمن الدولة والمجتمع وسلامة أفراده، فهي مكان لإيداع المحكوم عليهم قضائيًا، وهي عقوبة قديمة كانت تستخدم لردع الجاني من خلال وضعه في أماكن مغلقة تعزله عن المجتمع، وكانت تتم معاملته خلال فترة العزل بقسوة وشدة في التنفيذ، وبمرور الوقت تطوّر الاهتمام تاريخياً بالسجون، وأصبحت هناك حركة نوعية ساعدت على تبني سياسات تهتم بشكل أكبر بتغيير النظرة السائدة عن السجون، وما عُرف عنها من تَعرّض المساجين فيها لمختلف أساليب القمع والقسوة والإذلال، لتكون محاضن عزل يلقى فيها السجين كافة أنواع الاحترام والتقدير، ولديه حقوق تُمكِّنه من المحافظة على كرامته وإنسانيته.
يفيد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح القحطاني في تصريح له لجريدة الرياض هذا الأسبوع بأن أوضاع السجناء داخل بعض سجون المملكة تقترب من خدمات الفنادق الفخمة، مؤكدا بأن الجمعية زارت أكثر من سجن واطلعت

على أوضاع السجناء فيه، وقدمت الإيجابيات والسلبيات للمسؤولين، كما نوه خلال زيارته بما وجده من شفافية في تقديم الحقائق، وجهود كبيرة لتوفير الخدمات للسجناء أو لذويهم.

من جانب آخر فقد بدأت الأجهزة المعنية بتركيب السوار الأمني على بعض من لا توجد دواع أمنية لإيقافهم مع ضرورة متابعتهم، ويقوم هذا السوار بإرسال إشارات لنظام المراقبة في حال تجاوز حامله مسافة محددة، ويطبق هذا النظام على من يخشى توجههم لمناطق الصراع، وله عدة فوائد منها تقليل التكدس في السجون وضمان أمن المواطنين ويساهم في تحسين سلوك الشخص المراقب.

السجن هو سجن في نهاية المطاف، ومهما كان مستواه، فإن فيه ألم الحرمان والعزل وفيه ألم العقوبة، غير أن الواضح اليوم ومن خلال شهادات عدة جهات مختلفة بأن الدولة حريصة كل الحرص على تطوير مستوى السجون وخدماتها، وشفافيتها في إبراز هذا الأمر للجهات الإعلامية، والأهم من ذلك عملها المتواصل لتطوير المسجونين وإعادة تأهيلهم ليعرفوا خطأهم ويتوبوا منه ثم يعودون لمجتمعهم ليساهموا في تنميته وبنائه.

`

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

الحسين: حقوق الإنسان في السعودية محفوظة ومنظمة هيومن رايتس مسيسة

المصدر: جريدة الوئام الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - الوئام :
أكد زيد بن عبد المحسن الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، أن منظمة هيومان رايتس «مسيسة»، وممولة من جهات عدة، مشيرا إلى أنهم قد حاوروا قيادات تلك المنظمة في محاولة لتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة لديهم والادعاءات غير الصحيحة التي يطلقونها على المملكة، إلا أنهم اكتشفوا أنها لا تهدف لحقوق الإنسان ولكن بها أهداف أخرى.
وأكد عبد المحسن خلال لقائه مع منسوبي جامعة حائل وطلابها بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان تحت عنوان «حرية الرأي والتعبير حق ومسؤولية»، أن للمملكة مواقف كبيرة في مجال الإنسان؛ خصوصا في دعوتها لمنع الازدراء بالأديان والرسل، مبينا أن الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد استجابت لطلب المملكة وستناقش ذلك، بالإضافة إلى إدانات المملكة المستمرة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وانتهاكات حقوق المواطن الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان، مفيدا بأن المملكة قد أوقفت مشروعا طرح في الأمم المتحدة يدعم الشذوذ، بعد أن دعت إلى جمع الأصوات للتصدي له لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية، والفطرة الإنسانية السوية.
وأضاف نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أن المملكة قد أنشأت لجنة وطنية دائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص تتألف من عدد من الجهات الحكومية بالسعودية، مبينا أنها قد بدأت أعمالها بالفعل ونفذت أحكاما ضد المنتهكين لحقوق الإنسان، ولها اجتماعات شبه أسبوعية، مشيرا إلى أن ملف الأخطاء الطبية ما زال مفتوحا ويُناقش لدى هيئة حقوق الإنسان مع المسؤولين في وزارة الصحة، بسبب وجود ملاحظات على عدة مستشفيات.
وأشار الحسين إلى أن الهيئة تستقبل جميع الشكاوى من الموظفين والطلاب ضد القطاعات التي يعملون بها في إطار سعيها دائما لرفع الظلم عن المظلوم، بالإضافة إلى مراقبتها أداء الجهات الحكومية، مشددا على أن حقوق الإنسان في المملكة تراعي جانب حرية الرأي وعدم التجريح في الكلمة ضد الطرف الآخر وأن هذا الأمر هو موضع اهتمام جهات عدة في المملكة.
وشدد الحسين على أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان ضمن سلوكيات الفرد المسلم بعد أن وضع النبي محمد صلى الله عليه وسلم معالمها الرئيسية في خطبة حجة الوداع ضمن الإطار العام المنظم لحقوق الإنسان في كل مكان وزمان؛ من حرمة سفك الدماء، وحرمة مال الإنسان، وإعلان حقوق المرأة، والقضاء تاما على جميع أشكال التمييز، والقصاص، مفيدا بأن حفظ الإسلام لحقوق الإنسان قد منح أبعادا كثيرة في حياة الفرد المسلم حتى خرج الكثير من المبدعين المسلمين في شتّى العلوم والمعارف في ذلك العصر.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير العدل: قضاؤنا "مستقل" وأنظمتنا تتوافق مع المعايير الدولية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

شدّد وزير العدل السعودي رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف الدكتور وليد الصمعاني، على أن القضاء في السعودية مستقل استقلالية تامة، ويخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، مبيّناً أن ما صدر أخيراً من تصريحات خارجية مسيئة للنظام القضائي السعودي بدعوى المساس بأحد المواطنين الذين ارتكبوا أفعالاً يجرّمها النظام، يعدّ محاولة لإخراج الأمر عن سياقه القضائي.

وأوضح الصمعاني في بيان صحافي أمس، أن التعامل مع هذه الجرائم يتم وفق أنظمة المملكة المحلية المتفقة مع القواعد والمعايير الدولية المعمول بها، والتي تشمل جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وإجراءات التوقيف، مع كفالة جميع الضمانات من تعدد درجات التقاضي، وعلنية الجلسات، وشفافية الإجراءات، وضمانة الاستعانة بمحامين يختارهم المتهم نفسه للدفاع عنه.

وأضاف: «ما تم طرحه من تصريحات خارجية يتنافى مع حقيقة القضاء في السعودية المستمد من القرآن الكريم والسنّة النبوية، فالشريعة الإسلامية كفلت للإنسان حقوقه وحفظت له دمه وماله وعرضه وكرامته، كائناً من كان، فلم تنظر إلى عرقه ودينه وجنسه ولغته، فالجميع أمام القضاء سواء، فالقضاء في السعودية مستقل استقلالية تامة في قضائه، ولا سلطان عليه لغير أحكام الشريعة الإسلامية».

وأفاد الصمعاني بأن الأنظمة السعودية تكفل حرية التعبير المنضبطة للجميع بضوابط الشرع والنظام، موضحاً أن الأنظمة السعودية تُفرِّق بين الحرية والإخلال بالنظام العام والتعدي على ثوابت وقيم المجتمع وأمنه وسكينته، مستشهداً بوجود العديد ممن يعبرون عن آرائهم، لكن لم تتم محاكمتهم لعدم ارتكابهم أفعالاً مُجرّمة وفقاً للشرع والنظام، داعياً قادة الرأي والفكر في العالم إلى تفهّم طبيعة المجتمعات المختلفة وقيمها الخاصة بها، معتبراً أن أنظمة كل دولة هي نتاج لقيم المجتمع ومبادئه.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية أكد في تصريحات صحافية أخيراً، أن تلك التصريحات المسيئة تجاه القضاء السعودي وحقوق المرأة السعودية يُعدّ تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لا تجيزه المواثيق الدولية، ولا الأعراف الديبلوماسية، ولا ينسجم مع العلاقات الودية بين الدول.

وكان مجلس الوزراء دان الانتقادات تجاه أحكام النظام القضائي الإسلامي المطبق في المملكة وتعريضه بأسسها الاجتماعية، واصفاً الانتقادات بأنها انطوت على تجاهل للحقائق وللتقدم الذي أحرزته السعودية على جميع الأصعدة بما في ذلك المكانة المميزة التي حظيت ولا تزال تحظى بها المرأة في مختلف المجالات التعليمية والعلمية والصحية والاقتصادية والتجارية، موضحاً أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابت ومرتكز رئيس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وأشار مجلس الوزراء إلى حفظ كل من الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية للمساواة العادلة بين الرجل والمرأة، وما نتج من ذلك من تحقيق المرأة السعودية لإنجازات ملموسة في العديد من المجالات، مع حفاظها على هويتها الإسلامية والعربية، منوّهاً بأن المرأة تولّت مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى مشاركتها الفاعلة في مجلس الشورى التي تفوق نسبة مشاركتها فيه نسب مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية في الدول الأخرى. وتناولت تقارير إخبارية سعودية الإجماع العربي الإسلامي باستنكار التصريحات المسيئة والتحفظ عليها تجاه أعراف السعودية ونظامها القضائي ومؤسساتها السياسية.

الترخيص لـ152 محامياً ومحامية خلال العام الحالي

{ الرياض - «الحياة»
< رخّصت وزارة العدل لـ152 محامياً ومحامية خلال العام الحالي 1436هـ، منها 10 رُخص لمحاميات، و142 رخصة لمحامين. وأوضح تقرير صادر عن وزارة العدل أمس، أن عدد المحاميات المرخص لهن بالعمل في جميع أنحاء المملكة بلغ 42 محامية، فيما بلغ عدد المحامين المصرح لهم بمزاولة المهنة 2990 محامياً. وأشار التقرير إلى أن العدد الكلي للمحامين والمحاميات بلغ 3032 محامياً ومحامية يعملون وفقاً للإجراءات النظامية المنصوص عليها في نظام المحاماة والأنظمة ذات العلاقة، فيما بلغت أعداد مكاتب المحاماة في المملكة 2651 مكتباً مرخصاً له بمزاولة المهنة. وأوصت «العدل» المحامين في المملكة بالتقيد بما ورد من أحكام في نظام المحاماة، وما يصدر عنها من تعاميم من الجهات ذات العلاقة، والعمل بما تصدره الإدارة العامة للمحاماة من قرارات، آملة منهم أن يكونوا عوناً للقضاة في الوصول إلى الحق، وكشف الباطل، والمساعدة في إيصال الحقوق، كونهم شركاء في العدالة. وأكدت دعمها للمحامين من خلال معرفة متطلباتهم وحاجاتهم وفق الأنظمة التي سنّتها وتعمل بها المملكة.

مسؤول "مكتب عمل الباحة" لمحررة "الحياة": اجلسن في بيوتكن واتركن "اللقافة"!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - منى المنجومي
تهكم محقق التسويات الودية العمالية في مكتب العمل بالباحة عبدالله الغامدي على تطرق صحيفة «الحياة» لقضية موظفة سعودية تدعي فصلها تعسفياً من عملها تدعى رحمة أحمد، إذ اعتبر أن المهنة الصحافية «لقافة»، ويجب عدم التطرق لقضايا مرفوعة لدى الوزارة والهيئات العمالية.
وكانت الموظفة السعودية شكت شركة تشغيل لأحد المراكز الحكومية في منطقة الباحة (تحتفظ «الحياة» باسمها) لأنها فصلتها من عملها لدى مكتب العمل في منطقة الباحة، حيث تنظر الهيئة العمالة في الباحة القضية.
وقال الغامدي في محادثة هاتفية مع «الحياة»: «اجلسوا في بيوتكم أفضل لكم عند الله ولأهلكم، واهتموا بتربية أبنائكم واتركوا العمل في شؤون الغير واللقافة على الناس، ولا يخصكم رفع الموظفة قضية ضد الشركة التي كانت تعمل بها».
وتعود أحداث قضية الموظفة المفصولة إلى أن الشركة الخاصة اتخذت إجراء الفصل ضد الموظفة بعد طلب من الجهة الحكومية باتخاذ إجراء الاستبعاد والفصل، وذلك في خطاب رسمي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، معتبرة أن الموظفة غير مهتمة بعملها، إضافة إلى اتهامها بالتلاعب في كشف الحضور والانصراف الخاص بعملها. ولجأت الشركة المشغلة للجهة الحكومية إلى قرار فصل الموظفة السعودية استناداً إلى خطاب الجهة الحكومية، من دون مراعاة أي اعتبار لقواعد وأنظمة العمل.
وأكدت المواطنة لـ«الحياة» أن إدارتي الجهة الحكومية والشركة الخاصة اللتين تعمل لديهما لم تقدما لها أي إنذار مسبق بالفصل قبل اتخاذ الإجراء التعسفي، ما جعلها تلجأ إلى الأنظمة والقوانين الرسمية التي تكفل حقوقها في مكتب العمل في منطقة الباحة.
وقالت: «لا أمانع من ظهور اسمي في الشكوى، إذ لم يتم التحقيق معي بخصوص الاتهامات التي ادعتها الجهة الحكومية في خطابها المرسل إلى الشركة الخاصة التي أعمل بها، على رغم أنني أعمل في الشركة منذ عام وأربعة أشهر، ولم أتسلّم خلال تلك الفترة خطابات إنذار من الشركة بعدم التزامي في العمل».
وأوضحت أنها تسلمت خطاب الاستبعاد من العمل من الجهة الحكومية مباشرة بموافقة من الشركة الخاصة التي تعمل بها، إضافة إلى إلغاء مسماها الوظيفي في التأمينات الاجتماعية، مشيرة إلى أنها لن تتنازل عن حقوقها التي تكفلها الأنظمة العمالية، وستستمر في القضية التي تم الرفع بها بعد قرار الفصل مباشرة.

من جهتها، تبرأت الجهة الحكومية (تحتفظ «الحياة» باسمها) على لسان المشرف العام لفرعها في منطقة الباحة من فصل الموظفة المذكورة، ملقية اللوم على الشركة الخاصة التي تشغل المركز الحكومي.
بدورها، تواصلت «الحياة» مع الشركة الخاصة المشغلة للمركز الحكومي، التي رفضت التعليق على الموضوع، محتفظة بحقها القانوني في تحويل القضية إلى المحامي الخاص بالشركة.

جامعة الإمام تنظم (المؤتمر الدولي للقضاء والتحكيم)

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031281

الرياض - محمد الهمزاني
ينظم المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المؤتمر الدولي للقضاء والتحكيم) يومي الأحد والاثنين 28-1436/12/29هـ.
وبين مدير الجامعة بالنيابة الدكتور فوزان بن عبدالرحمن الفوزان، أن المؤتمر يتناول الدور الذي يؤديه القضاء والتحكيم في إرساء قواعد العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ويعد فرصة للتشاور والتفاعل وتبادل الرأي والخبرات بين المختصين وصولا إلى توصيات تخدم الحركة العلمية والمهنية في المجتمع.
وأوضح عميد المعهد الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن التريكي، أن المشاركين في المؤتمر سيقدمون عدداً من البحوث والدراسات المتعلقة بآليات القضاء والتحكيم؛ خصوصا ما يتعلق بوسائل تطويرها والرقي بوسائلها والتسريع منها لمواكبة زيادة أعداد السكان وكثرة القضايا وتنوعها وتنامي الاقتصاد المطرد، مشيراً إلى أنه تم الحرص على وضع محاور تواكب التطور الجديد للمحاكم في المملكة، ولأهمية وجود تحكيم بجانب كل اختصاص قضائي يسهم في الحد من الاعتماد الكلي عليه والتقليل من القضايا المعروضة على المحاكم واللجوء إلى التحكيم مما يسهم في تقليل فترات الانتظار.
وذكر الدكتور التريكي أن المؤتمر يهدف إلى بيان الدور التكاملي بين القضاء والتحكيم، والتأكيد على الدور الفاعل الذي يؤديه التحكيم باعتباره وسيلة حل نزاع بديلة مما يخفف الضغط على المحاكم، وتوثيق أواصر التعاون وتبادل الخبرات بين المختصين في مجالات القضاء والتحكيم، وتوحيد الجهود فيما يتعلق بتطوير آليات القضاء والتحكيم في ضوء تسارع وتيرة التقنية الحديثة، والإطلاع على الدور الحكومي والخاص فيما يتعلق بموضوع المؤتمر، والإحاطة بالتجارب الدولية في موضوع المؤتمر.
وأوضح عميد المعهد أن محاور المؤتمر تتناول: القضاء في الشريعة الإسلامية والقانون، ويشمل القضاء عند فقهاء الشريعة وعند شراح القانون، والمقارنة بين الشريعة والقانون، وكذلك محور التحكيم في الشريعة الإسلامية والقانون، ويشمل التحكيم عند فقهاء الشريعة وعند شراح القانون، والمقارنة بين الشريعة والقانون.
كما تشمل المحاور مجالات القضاء والتحكيم في الشريعة والقانون، ويشمل القضاء والتحكيم التجاري، والمنازعات المتعلقة بالتجارة (القانون النموذجي)، والقضاء والتحكيم في القضايا الجزائية، والقضاء والتحكيم في الدعاوى الإدارية، والقضاء والتحكيم في قضايا العمل والعمال، والقضاء والتحكيم في منازعات الأحوال الشخصية.
بالإضافة إلى محور القانون الواجب التطبيق في القضاء والتحكيم، والذي يشمل وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية، وحكم تطبيق الأحكام القضائية والتحكيمية المخالفة للشريعة الإسلامية، ومحور القضاء والتحكيم الدوليان، ويشمل القضاء الدولي، والتحكيم الدولي، ومحور آفاق تطوير آليات القضاء والتحكيم، ويشمل التجارب الحديثة في تطوير آليات التقاضي، والتجارب الحديثة في تطوير آليات التحكيم، وآليات تطوير القضاء والتحكيم.
ويستهدف المؤتمر أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الجامعات، وأعضاء السلك القضائي، وأعضاء هيئات التحكيم، والمحامون، والمستشارون القانونيون، ورجال الأعمال، وطلاب كليات الشريعة والأنظمة.
ونوه الدكتور التريكي بأنه بإمكان الراغبين بالمشاركة في المؤتمر الاطلاع على ضوابط المشاركة من خلال الموقع الإلكتروني للمؤتمر على موقع المعهد في موعد أقصاه 1436/8/1هـ.

منددا بتصريحات وزيرة خارجية السويد

رئيس مجلس الشورى: تصريحات والستروم يجب إدانتها من كافة الفعاليات السويدية التي تريد للعلاقات بين المملكتين العودة للود

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031271

الرياض- محمد الشيباني
أعرب رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن إدانته للتصريحات غير المسؤولة المسيئة للمملكة الصادرة من وزيرة خارجية مملكة السويد، مشيداً باستدعاء المملكة سفيرها لدى مملكة السويد؛ احتجاجاً على التصريحات التي تعتبر تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، لا تجيزه المواثيق الدولية ولا الأعراف الدبلوماسية ولا ينسجم مع العلاقات الودية بين الدول.
وقال رئيس مجلس الشورى إن التصريحات التي أدلت بها وزيرة خارجية السويد مارغو والستروم، أمام البرلمان السويدي، تجاه المملكة وأعرافها الاجتماعية، ونظامها القضائي، ومؤسساتها السياسية يجب أن تجد الإدانة من كافة الفعاليات السويدية التي تريد للعلاقات بين المملكتين العودة للود الذي كانت عليه، مؤكداً حق المملكة في إجراء مراجعة لجدوى الاستمرار في العديد من أوجه العلاقات التي تربط بين البلدين.
وأضاف : إن العلاقات بين الدول يجب أن يحكمها التقدير والاحترام المبني على عدم التدخل في شؤون الغير وتفهم اختلافه واحترام ثقافته، لافتاً إلى أن المملكة العربية السعودية ومنذ أن وحدها الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن طيب الله ثراه إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله ؛ تسير على نهج إسلامي أساسه كتاب الله وسنة رسوله الكريم ولن تحيد عن هذا النهج لأن قيادتها مؤمنة بهذا النهج الذي اختاره لخير البشرية رب العالمين سبحانه وتعالى.
وعدّ معالي رئيس مجلس الشورى الإساءة إلى النظم القضائية في المملكة إساءة للشريعة الإسلامية التي يؤمن بها أكثر من مليار ونصف المليار مسلم.
وقال : إن الدين الإسلامي دين عدل ورحمة ومساواة، وأحكامه التي نصت عليها الآيات الكريمة والأحاديث النبوية، لا تفرق بين الرجال والنساء فالكل متساو أمام الشرع الإسلامي الذي تطبقه المملكة العربية السعودية.
وبيّن الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الاختلاف سنة الحياة والمملكة تلتزم بمنهج الحوار لإيجاد مشترك إنساني يدعم السلام والتفاهم بين الأمم والشعوب، وهو ما أكدته دعواتها المتكررة للحوار بين الأديان والثقافات.
وثمن في هذا الإطار تأكيد حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود رعاه الله على أن استقلال السلطة القضائية في المملكة مبدأ ثابت ومرتكز رئيس لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأن قضاءها القائم على الشريعة الإسلامية السمحة كفل العدالة التامة للجميع، وأن الكل متساو وله حق التقاضي والحصول على حقه، وأن القضاء في المملكة يتمتع باستقلالية تامة، ولا سلطان عليه غير سلطان الشريعة الإسلامية.
ولفت رئيس مجلس الشورى إلى أن المرأة في المملكة العربية السعودية تعيش في كنف شريعة إسلامية كفلت لها حقوقها كاملة وفق منهج رباني، مؤكداً أن أنظمة المملكة تضمن عدم التهاون في تطبيق الشرع الحكيم وسلب الناس حقوقهم التي كفلتها لهم،

وأشار إلى ما تحظى به المرأة السعودية من تقدير ومكانة، واصفاً على سبيل المثال لا الحصر تمثيلها في مجلس الشورى بنسبة 20 في المئة من عدد الأعضاء، أحد المكاسب التي تؤكد أن هذه الدولة الفتية تسابق الزمن في مجال الحقوق والعدل والمساواة، وأن العنصر النسائي الذي أثبت جدارته في كل المناصب القيادية التي تولاها ماض في نيل المزيد من الثقة بإذن الله.

وختم معاليه تصريحه بقوله إن المملكة العربية السعودية قوية بإيمانها بالله سبحانه وتعالى ثم بقوة اقتصادها الذي جعل منها محطة مهمة على الخارطة السياسية الدولية نظير سياستها المعتدلة القائمة على عدم التدخل في شؤون الغير واحترام خصوصية الدول.

مركز وطني لسلامة المرضى بوزارة الصحة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031329

الرياض - وأس

وجه معالي وزير الصحة الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب بإنشاء "المركز الوطني لسلامة المرضى" ويعنى بسلامة ومأمونية المرضى ويرتبط بالمجلس الصحي السعودي الذي يرأسه معاليه.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الحراك التطويري الذي تشهده الوزارة حالياً وتسعى من خلاله إلى الالتزام بتجويد الخدمات المقدمة للمرضى والحفاظ على سلامتهم حيث تولي الوزارة هذا الجانب عناية كبيرة وتحرص دائماً أن يكون المريض في أولى اهتمامها تحقيقاً لشعار المريض أولاً، كما تجسد هذه الخطوة استمرار وزارة الصحة في بذل مختلف الجهود للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية والالتزام بتفعيل التعاون مع مختلف القطاعات الصحية المختلفة والخبراء الدوليين بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المريض.

وتتمثل أهداف المركز في تعزيز وتحسين ثقافة وممارسة سلامة المرضى في جميع المؤسسات الصحية بالمملكة من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية لسلامة المرضى والعمل على تطويرها، وإجراء الدراسات والبحوث التحليلية المستفيضة حول الوضع الراهن لسلامة المرضى، للوصول إلى أفضل الممارسات الطبية.

كما يعمل المركز على وضع خطة عمل استراتيجية وطنية قصيرة وطويلة المدى وذات مراحل زمنية محددة بعد تقويم الوضع الراهن وتحديد الأولويات الوطنية لتحقيق أهداف المركز وكذلك وضع نظام لرصد ومتابعة الأخطاء الطبية لمعرفة الأسباب الجذرية المؤدية لها والعمل على تبني المعايير والمؤشرات المبنية على البراهين للمبادرات الوطنية والممارسات المثالية لضمان سلامة المرضى والتقليل من الأخطاء الطبية في المنشآت الصحية، إضافة إلى دعم تطوير السياسات والممارسات الطبية والصحية في مجال سلامة المرضى في كافة فئات ومستويات المؤسسات الصحية.

كما سيعمل المركز على رفع الوعي والمعرفة بسلامة المرضى لدى مقدم الخدمة والمستفيد منها وإشراكهم في تعزيز ضمان سلامتهم عبر الوسائل المتاحة وتبني الأدلة في مجالات سلامة المرضى ذات الأولوية على المستوى الوطني والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات والأدلة الإرشادية حول أفضل الممارسات لسلامة المرضى المبنية على البراهين فيما يختص بأوجه الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي..

"العنف الأسري" بمستشفى الخرمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

دعال بن محمد- الطائف
تزامناً مع اليوم العالمي للخدمة الاجتماعية والذي يقام سنوياً في شهر مارس، أقام قسم الخدمة الاجتماعية بمستشفى الخرمة ندوة تثقيفية للمواطنين و المرضى بكافة فئاتهم وبعض الموظفين حول موضوع العنف الاسري وأثره اجتماعياً و نفسياً. تحدث في الندوة الأخصائي الاجتماعي بالمستشفى عبدالله مطلق السبيعي والشيخ عبدالله الحجي الداعية بإدارة الدعوة والارشاد بمحافظة الخرمة. أوضح السبيعى دور الأخصائي الاجتماعي قائلا: هو الشخص المهني الذي يقوم بمساعدة الأسرة التي تعاني من حالة عنف أسري عن طريق إيجاد حلول إيجابية للمشكلات التي تتسبب في حدوث العنف.

حائل: سحب الطفلة المعنفة من والدتها وإيداعها "الحماية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

سلطان الرباشي – حائل
أكد مدير عام فرع الوزارة بمنطقة حائل ورئيس وحدة الحماية الاجتماعية سالم بن عبدالكريم السبهان أن الطفلة «نورة» المعنفة تم سحبها من والدتها وإيداعها بأقرب دار إيواء والتي تقع في منطقة القصيم، مشيرا إلى أن دار الحماية والضيافة بحائل جارٍ تجهيزها وفرشها. جاء ذلك في بيان أصدره الفرع.
وأوضح البيان على أن الجهات المختصة بالفرع تقوم بمتابعة حالة الطفلة نورة المعنفة من قبل والدتها حسبما اتضح من زيارة للأسرة من قبل الفريق التنفيذي من باحثين وباحثات حيث تبين أن هناك تعنيف للطفلة نورة بكدمات في بعض مواقع جسمها.
وأشار السبهان إلى أنه تم نقل الطفلة للمستشفى للكشف عليها وصدر التقرير الطبي لنقلها لدار الحماية بالقصيم،
وأضاف إنه في حالة المعنفة نورة فقد سبق وأن تدخلنا في الأمر قبل شهرين تقريبا من خلال تكرار تعنيف والدة الطفلة نورة ورأى الفريق التنفيذي في حينها بعد نفاد جميع السبل وإعطاء والدتها العديد من الفرص للعدول عن تصرفاتها تجاه ابنتها إلا أن ذلك لم يجدِ مما لزم سحب الطفلة.
مشيرا إلى أنه تم في حينها إنهاء قضية الحالة إلا أنه حدث وفاة والدهم مما أعاق عملية سحب الطفلة وإعطاء الأم مهلة لربما أن الوضع يتحسن وذلك إثر توجيه كريم من سمو أمير منطقة حائل الذي اطلع في حينها على قضية الطفلة ووجه الجهات المعنية بالاهتمام بها ومتابعتها، وجدد السبهان تأكيده أن الطفلة نورة تقدم لها كافة الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية.

"العمل": إحالة المتهمين بـ "الاتجار بالبشر" لـ "الادعاء العام"

رصد 83 ألف مخالفة بعد تفتيش 180 ألف منشأة بالمناطق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

غازي القحطاني – الرياض
قال الدكتور عبدالله أبو ثنين، وكيل وزارة العمل للتفتيش، لـ«المدينة» إن إدارة مكافحة الاتجار بالبشر التي تم إنشاؤها قبل شهرين ستقوم بإحالة المتهمين إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في إطار المحاكمة لإيقاع العقوبة على من يقوم باستغلال العمالة.
وأضاف، إن الوزارة تعمل حاليا على دعم هذه الإدارة وتطوير سياساتها وآلياتها وإجراءاتها بحيث يتم تبليغ المفتشين التابعين للوكالة عن حالات الاتجار بالبشر وكيف يتم التعامل معها وكيف يتم الرفع في حال وجود مثل هذه الحالات لأن هذه القضايا عندما تكتمل يتم الرفع إلى هيئة التحقيق والادعاء العام المسؤولة عن إيقاع أي عقوبة لأي قضية من قضايا الاتجار بالبشر واستغلال العمالة.
وعن تأنيث المحلات وما يواجهه أصحاب العمل من عدم وجود عاملات سعوديات يرغبن في العمل، قال إن الكثير من أصحاب العمل ملتزمون، كما أن هناك الكثير من راغبات للعمل ولدى صندوق الموارد البشرية «هدف» قائمة بالأسماء لمن يرغبن بالعمل في المحلات.
وأشار إلى أن وكالة الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل وحسب آخر إحصائية للعام 1435هـ قامت بزيارات التفتيشية بلغت 267,899 زيارة على مستوى مدن ومحافظات المملكة خلال العام 1435هـ، كما شملت هذه الزيارات 5,149,883 عاملًا يعملون في 180,453 منشأة وتم رصد 83,138 مخالفة، فيما بلغ عدد القضايا الجماعية الواردة للمكاتب 4,750 قضية، وقد بلغت الزيادة في عدد الزيارات التفتيشية نسبة (50,02 في المئة مقارنة بالعام 1434هـ.
وكانت أعلى نسبة من الزيارات في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، حيث وصلت إلى 41.53 في المئة من عدد الزيارات التفتيشية يليها نشاط التشييد والبناء بنسبة 22.63 في المئة ثم ثم نشاط الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية بنسبة 16.6 في المئة، وأما والنسبة من إجمالي الزيارات لنشاط الصناعات التحويلية فقد بلغت نسبة الزيارات التفتيشية 13.94 في المئة.وأضاف أن 43 في المئة من الزيارات التفتيشية انتهت بالنصح والإرشاد وبلغت نسبة ضبط المخالفات 41 في المئة، ومن أهم البرامج، التي تعمل عليها الوكالة التكامل والتعاون مع الجهات ذات العلاقات وبرنامج حماية الأجور.

"الشورى" يطالب بتوفير السكن للأرامل والمطلقات والأيتام

يناقش الاستراتيجية الوطنية للإسكان الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
علمت «المدينة» ان مجلس الشورى سيناقش الاسبوع المقبل الاستراتيجية الوطنية للإسكان والتي تتضمن في داخلها دور وزارة الشؤون البلدية والقروية وايضا القطاع الخاص والجهات ذات الصلة لتنفيذ الاستراتيجية.
وأكدت المعلومات ان لجنة الحج والاسكان والخدمات قدمت توصيات وملحوظات أهمها إعادة تقويم التحليلات المالية التي وردت فيها بما في ذلك مايتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن وإدارة المخاطر.
وركزت اللجنة في تقريرها على إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات بدون عائل ضمن متن الاستراتيجية، وأيضاً إعادة النظر في فترة الانتقال لدور أكبر للقطاع الخاص بحيث يتم تقليص هذه الفترة إلى أقل من 10 سنوات، وإعادة النظر في تقديرات الطلب الكامن والفعلي على الإسكان ودور الوحدات الشاغرة في تلبية إجمالي الطلب، كما أوصت اللجنة بتحديث الاستراتيجية كل 5 سنوات في ضوء خطة التنمية والمستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.
من جانب آخر يصوت مجلس الشورى على تقرير لجنة الشؤون القضائية والاسلامية بشأن تقرير ديوان المظالم حيث قالت اللجنة في تقريرها: إن هناك عدم انجاز المبادئ القضائية على الرغم من اهميتها والاستفادة منها كمرجعية وثائقية في تأطير العمل القضائي في الديوان وترى اللجنة أهميتها حيث أكدت على الموافقة على التوصية والتي تطالب المبادرة في إقرار المبادئ القضائية في الديوان, وايضا الاسراع في استكمال اجراءات تنفيذ مشروعات المباني للمحاكم التي لاتزال تحت الدراسة والتصميم .

التصريح لـ 152 محاميا ومحامية هذا العام

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759781.htm

سعود الخزيم (الرياض)
رخصت وزارة العدل لـ(152) محامياً ومحامية خلال العام الحالي 1436هـ، حيث تم الترخيص لـ (10) محاميات و(142) محاميا.
وذكر تقرير لوزارة العدل أن عدد المحاميات المرخص لهن بالعمل في جميع أنحاء المملكة (42) محامية، فيما بلغ عدد المحامين المصرح لهم بالعمل (2990) محاميا، ليصل العدد الكلي للمحامين والمحاميات (3032) محامياً ومحامية، يعملون وفقاً للإجراءات النظامية المنصوص عليها في نظام المحاماة والأنظمة ذات العلاقة، وبلغ أعداد مكاتب المحاماة (2651) مكتباً مرخصاً له بمزاولة المهنة.
وأوصت وزارة العدل كافة المحامين بالتقيد بما ورد من أحكام في نظام المحاماة وما يصدر عنها من تعاميم من الجهات ذات العلاقة والعمل بما تصدره الإدارة العامة للمحاماة من قرارات، آملة من كافة المحامين أن يكونوا عوناً للقضاة في الوصول إلى الحق وكشف الباطل والمساعدة في إيصال الحقوق، كونهم شركاء في العدالة، مؤكدة دعمها للمحامين من خلال معرفة متطلباتهم واحتياجاتهم وفق الأنظمة التي سنتها وتعمل بها المملكة.

الشورى يحسم جدل زيادة ساعات الدوام الحكومي

التصويت على حق استعمال السلاح لرجال "الأمن الداخلي".. الثلاثاء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759785.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيصوت يوم الثلاثاء المقبل على تعديل المادة (السابعة) من نظام قوات الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (30) وتاريخ 1384/12/4هـ، والمعاد دراسته عملا بالمادة (17) من نظام المجلس، وهي المادة المعدلة الخاصة «بحق استعمال رجل الأمن للسلاح وإطلاق النار».

ويأتي تعديل المادة السابعة لمواكبة المستجدات والمتغيرات التي طرأت على بيئة العمليات الأمنية والحربية بصفة عامة حيث لم تعد التحديات التي تواجه الجنود ورجال الأمن في أي عملية اليوم مشابهة لما كانت عليه قبل عدة عقود، وبالتالي لابد من تعديل هذه المادة التي جاءت ضمن النظام الصادر قبل 52 عاما.

وتكمن أهمية هذا التعديل في نظام قوات الأمن الداخلي، في حفظ حقوق الغير بما يتفق مع حقوق وقوانين الإنسان المحلية والدولية ومنع أي أضرار جانبية قد تحدث في مسرح العمليات الأمنية سواء في الناس أو الممتلكات وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف من العمليات الأمنية بأقل الخسائر الممكنة في الرجال والمعدات وحسم العمليات في أقصر مدة ممكنة.

كما يصوت المجلس يوم الثلاثاء المقبل على مقترح دراسة زيادة ساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية إلى ثماني ساعات يوميا أي زيادتها بمعدل خمس ساعات أسبوعيا لتسريع وتيرة التنمية وزيادة الإنتاجية وانعكاسها على الناتج الوطني ومداخل البلد، والذي انفردت بنشره «عكاظ» ونشرت تفاصيله، وصاحب هذا المقترح الكثير من المناقشات في الصحف وفي وسائل التواصل الاجتماعي بين معترض ومؤيد.

حيث يشير تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية، المقدم من عضوي المجلس الدكتور محمد آل ناجي وعطا السبيتي استنادا للمادة (23) من نظام مجلس الشورى إلى أن نص المادة «تنظيم ساعات الدوام الرسمي على النحو الآتي:

تكون ساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية ثماني ساعات يوميا ولمدة خمسة أيام في الأسبوع وتخفض خلال شهر رمضان إلى خمس ساعات يوميا. ويعدل بالتوقيت الصيفي من بداية برج الحمل حتى نهاية برج الميزان ويعدل بالتوقيت الشتوي – بتأخير التوقيت ساعة – من بداية برج العقرب وحتى نهاية برج الحوت».

ومن دواعي تقديم هذا المقترح خلو نظام الخدمة المدنية من أي مادة تتناول تنظيم مواعيد وساعات الدوام الرسمي في الأجهزة الحكومية ومن بين العوامل والتي تحد من سعودة وظائف القطاع الخاص هي فوارق ساعات العمل عن القطاع الحكومي ومن ثم فإن زيادة عدد ساعات العمل في القطاع الحكومي إلى (8) ساعات يوميا لتتساوى مع ساعات العمل المحددة للقطاع الخاص تنهي مثل هذه الفوارق وتقرب بين ظروف العمل في القطاعين.

أمير نجران: القيادة مهتمة بالمتقاعدين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759795.htm

جابر مدخلي، قايد آل جعرة (نجران)
أكد صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران، اهتمام القيادة بالمتقاعدين في كافة المناطق، مشيرا إلى أنهم يستحقون ذلك الاهتمام لما قدموه من جهود ساهمت في خدمة هذا الوطن. جاء ذلك خلال استقبال سموه في مكتبه بالإمارة مدير فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمنطقة الدكتور محمد بن علي زاهر، يرافقة أعضاء مجلس فرع الجمعية بالمنطقة.
وتم خلال اللقاء مناقشة أعمال الفرع الجمعية وما يقدمه من خدمات وأنشطة للمتقاعدين بالمنطقة، وثمن سموه الجهود التي يقدمها الفرع من خدمات لمنتسبيه. كما اطلع صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران على الخطة الاستراتيجية الثالثة لديوان المراقبة العامة 1436-1440هـ، وذلك لدى استقباله أمس في مكتبه بالإمارة مدير فرع الديوان بالمنطقة محمد بن عامر البرقان الذي أهدى لسموه الكتاب الوثائقي «ديوان المراقبة العامة ومسيرة التطور والمنجزات» التي حققها خلال الفترة الماضية.
وناقش سموه مع البرقان مجمل الأعمال والأنشطة التي يقدمها فرع الديوان بالمنطقة، مثمنا جهود الفرع، مشيرا إلى أهمية الأعمال المناطة به كجهاز رقابي.

ابن مساعد يكشف خطة رعاية الشباب.. ويضع مطالبه على طاولة الشورى

إدارة نسائية في الرئاسة وتحويلها إلى وزارة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759859.htm

محمد الغامدي (الرياض)
يكشف الرئيس العام لرعاية الشباب الأمير عبدالله بن مساعد الخطة الاستراتيجية وسياسة الرئاسة في السنوات المقبلة، وذلك في اللقاء المقرر عقده مع أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى.
وأبلغت مصادر رسمية لـ «عكاظ» أن الرئيس العام طلب اللقاء لتوضيح العديد من الملاحظات التي وردت للمجلس من تقرير الرئاسة، حيث سيجيب سموه على العديد من الأسئلة التي سيطرحها الأعضاء حول دور الرئاسة في خدمة ورعاية الشباب.
وعلمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيصوت يوم الثلاثاء على تقرير رعاية الشباب وتوصيات اللجنة والتي تتضمن:
- على الرئاسة أخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي بأسلوب علمي وحكيم.
- إحداث إدارة عامة مختصة بشؤون الرياضة النسائية لإسهام الرئاسة في الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية للمرأة وفق الضوابط الشرعية.

ـ حث الرئاسة بأن يكون بناء الـ 11 ستادا رياضيا في مناطق المملكة وقرى رياضية مكتملة تحتضن وتجذب الشباب رياضيا وترفيهيا.
ـ التنسيق مع وزارة التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الشؤون البلدية للتوسع في نوادي الأحياء والساحات الشعبية وبيوت الشباب وفتح المزيد منها لاستيعاب الشباب وطاقاتهم. ـ التعاون مع مراكز الأبحاث في الجامعات الاهتمام بالدراسات ذات العلاقه بالشباب من أجل توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالشباب ومعالجة الظواهر الشبابية ولخدمة مشروعات التطوير في الرئاسة. كما تتضمن الخطة أن تقدم الرئاسة في تقاريرها تقييما تحليليا وافيا لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها، والتنسيق مع وزارة التعليم لتبني برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة، وتوفير الدعم اللازم لمعهد إعداد القادة لتحقيق أهدافه المنشودة والتوسع في افتتاح فروع للمعهد في مختلف مناطق المملكة.
وعلمت «عكاظ» أن توصيات إضافية سيقدمها أعضاء المجلس للتصويت عليها منها تحويل الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى وزارة الشباب والرياضة وضم قطاع الرياضة لوزارة التعليم.

قريبا التشهير بمنتهكي حقوق العمالة المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Con20150319759820.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
علمت (عكاظ) عن قرب اعتماد وزارة العمل التشهير بالمواطنين ومكاتب الاستقدام المتورطين في الإساءة للعمالة المنزلية، ونشر أسمائهم على موقع (مساند) التابع للوزارة.
وستشمل المخالفات التي توجب التشهير انتهاك حقوق العمالة المنزلية أو تأخير صرف مرتباتهم أو حجز جوازات سفرهم، وهو الأمر الذي سيعرض صاحب العمل للعقوبة وضمه إلى القائمة السوداء التي ستعلن في موقع (مساند) الجاري تطويره حاليا.
وتهدف هذه الخطوة إلى حماية حقوق العمالة المنزلية والقضاء على الممارسات الخاطئة من قبل مكاتب الاستقدام والمواطنين على حد سواء.
وستقوم وزارة العمل بتنفيذ القائمة السوداء عند تجديد إصدار موقع (مساند) الذي يتم تطويره حاليا، والذي أطلقته الوزارة العام الماضي للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل، وذلك وفقا لما ورد في لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، وكذلك التعريف بمزودي خدمة الاستقدام من مكاتب وشركات مرخص لها بمزاولة التوسط في الاستقدام.

124 حالة إصابة مؤكدة بالفيروس في3 أشهر

"الصحة" تستعين بـ "الشرطة" لإرغام مصابي "كورونا" على العلاج

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/19/article_941376.html

عبد السلام الثميري من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" مسؤول في وزارة الصحة إن الوزارة ستستعين بـ" الداخلية" ممثلة في مراكز الشرطة، للتعامل مع المرضى المصابين بفيروس "كورونا" الرافضين للعلاج، وإجبارهم بالقوة على البقاء في المستشفيات تحت الملاحظة.

وأكد الدكتور عبد العزيز بن سعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة، أن استعانة المنشآت الصحية بالجهات الأمنية للممانعين من العلاج إجراء نظامي للحفاظ على صحة المصاب بـ"كورونا"، وتحوطاً من نقل العدوى لأشخاص آخرين.

وأضاف ابن سعيد أن بعض المصابين بالفيروس يرفضون العلاج والبقاء في المستشفيات، وذلك نتيجة تخوفهم، مشيراً إلى أن الوزارة سجلت نحو 124 حالة مؤكدة لمصابين بـ"كورونا" خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مشدداً على العاملين في المنشآت الصحية بالالتزام بالتعليمات وتطبيق الإجراءات الوقائية والعمل بأساسيات مكافحة العدوى، والتقيد بمسارات الفرز للحالات التنفسية في أقسام الطوارئ، واستخدام أدوات الحماية الشخصية حسب الإرشادات المبلغة لهم من مركز القيادة والتحكم.

إلى ذلك وجه أحمد بن عقيل الخطيب وزير الصحة بإنشاء " المركز الوطني لسلامة المرضى"، الذي يهتم بسلامة ومأمونية المرضى، ويرتبط بالمجلس الصحي السعودي الذي يرأسه الوزير. وتأتي هذه الخطوة في إطار الحراك التطويري الذي تشهده الوزارة، الذي تسعى من خلاله إلى الالتزام بتجويد الخدمات المقدمة للمرضى، والحفاظ على سلامتهم، وبذل مختلف الجهود للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية، والالتزام بتفعيل التعاون مع مختلف القطاعات الصحية المختلفة، والاستعانة بالخبراء الدوليين بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المريض.

وتتمثل أهداف المركز في تعزيز وتحسين ثقافة وممارسة سلامة المرضى في جميع المؤسسات الصحية في المملكة من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية لسلامة المرضى والعمل على تطويرها، وإجراء الدراسات والبحوث التحليلية المستفيضة حول الوضع الراهن لسلامة المرضى، للوصول إلى أفضل الممارسات الطبية.

ويعمل المركز على وضع خطة عمل استراتيجية وطنية قصيرة وطويلة المدى وذات مراحل زمنية محددة، وذلك بعد تقويم الوضع الراهن وتحديد الأولويات الوطنية، لتحقيق أهداف المركز، وكذلك وضع نظام لرصد ومتابعة الأخطاء الطبية لمعرفة الأسباب الجذرية المؤدية إليها، إضافة إلى العمل على تبني المعايير والمؤشرات المبنية على البراهين للمبادرات الوطنية والممارسات المثالية لضمان سلامة المرضى، والتقليل من الأخطاء الطبية في المنشآت الصحية.

كما سيعمل المركز بحسب بيان وزراة الصحة أمس، على رفع الوعي والمعرفة بسلامة المرضى لدى مقدم الخدمة والمستفيد منها وإشراكهم في تعزيز ضمان سلامتهم عبر الوسائل المتاحة وتبني الأدلة في مجالات سلامة المرضى ذات الأولوية على المستوى الوطني، والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات والأدلة الإرشادية حول أفضل الممارسات لسلامة المرضى المبنية على البراهين فيما يختص بأوجه الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

كما سيقوم المركز الوطني لسلامة المرضى بالتنسيق حيال ذلك مع الجهات ذات العلاقة مثل (المجلس السعودي لاعتماد المنشآت الصحية وإدارات الجودة في القطاعات الصحية المختلفة والهيئة السعودية للتخصصات الصحية وهيئة الغذاء والدواء)، وكذلك تقديم الاستشارات الخاصة بتطوير سلامة المرضى لأصحاب القرار وجميع المؤسسات الصحية وتمكين المؤسسات الصحية من تقييم مدى التقدم في مجال تبني وتنفيذ مبادرات وإجراءات سلامة المرضى لديها، وتعزيز الإبلاغ الذاتي من قبل المؤسسات الصحية عن الأحداث التي تدور فيها.

ويتضمن توجيه وزير الصحة تشكيل لجنة لإعداد وصياغة كافة الجوانب المتعلقة بمشروع المركز الوطني لسلامة المرضى، برئاسة الدكتور توفيق خوجة مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، وتضم

في عضويتها، مختصين وطنيين من كافة القطاعات الصحية، إضافة إلى مختصين دوليين من منظمة الصحة العالمية، وعدد من الهيئات الصحية الدولية وبيوت الخبرة العالمية.

إعداد المعلم باعتباره أحد أهم مفاتيح نجاح العملية التربوية

ملتقى "التعليم".. توصية بنظام تربوي لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4054567

ماجد الميموني – الرياض

أكدت الأميرة نجلاء بنت خالد آل سعود، على ضرورة توعية المجتمع باحتياجات ذوي الاعاقة واهمية الانشطة الانسانية التوعوية ومدى اسهامها في الحد من الآثار المترتبة على الطالبات من ذوي الاعاقة كونها جزءا لا يتجزأ من نهج ديننا الاسلامي وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ال سعود "حفظه الله".

وأشارت سموها خلال افتتاحها ملتقى "التعليم.. حق للجميع" امس الاول بمدينة الرياض الى أهمية وضرورة اعداد المعلم باعتباره أحد أهم مفاتيح نجاح العملية التربوية.

ودعت منسق الملتقى، وفية الهديان الى ضرورة الايمان بفكرة الدمج الشامل عبر ايجاد نظام تربوي واحد يدرس فيه الطلاب العاديون وذوو الاعاقة في صف واحد مع تهيئة البيئة المادية للوصول الشامل وتأمين خدمات التربية الخاصة داخل الصف الدراسي كلما أمكن، او داخل المدرسة كحد أدنى.

من جهتها أكدت مدير مكتب التعليم في النهضة بوزارة التعليم فوزية العطار، ان مفهوم التعليم الشامل كمدخل من مداخل التعليم التنموية يهدف إلى تلبية احتياجات جميع المتعلمين، وهذا يعني أن مدارس التعليم العام ملزمة بقبول جميع الطلاب والطالبات بغض النظر عن إعاقاتهم الحسية أو الذهنية أو الاجتماعية أو الانفعالية أو اللغوية أو أية حالات أخرى، واضافت ان تعريف مدرسة الدمج الشامل- حيث تبنى على فلسفة عدم الرفض أو مصطلح الرفض الصفري- أنها المدرسة التي لا تستثني أحدا على أنها ملزمة بتعليم الجميع، وبأنه لا يحق لها الامتناع عن تقديم الخدمات والبرامج لأي طالب بسبب إعاقته.

ولفتت العطار إلى ان المفهوم الحقيقي للدمج الشامل يتضمن أكثر من ذلك، إذ إنه يشمل توفير المناهج المناسبة وطرائق تدريس متعددة ومرنة وخلاقة ومناسبة لجميع المتعلمين، ووجود خدمات الدعم الجسدي واللغوي والاجتماعي، والبيئة الجاذبة ذات الجودة العالية.

وأضافت: "ان حكومتنا الرشيدة أكدت من خلال وضع السياسات الداعمة للتعليم بتوفير الفرصة لجميع فئات التربية الخاصة من طلاب وطالبات مدارس تعنى ببرامج الدمج لهذه الفئة، من هذا المنطلق عنيت وزارة التعليم وإدارة التعليم بمنطقة الرياض بمدارس الدمج متمثلة بإدارة التربية الخاصة بمنطقة الرياض ووحدات التربية الخاصة بالمكاتب من خلال تقديم أفضل الخدمات وفق اشتراك الطلاب ذوي الإعاقة في جميع الأنشطة المدرسية وعدم رفض أي طالب للدخول في المدرسة بسبب أي إعاقة يعانيها، وتلقي الطلاب ذوي الإعاقة تعليمهم في فصول عادية مع زملائهم في الفترة العمرية نفسها، مع عدم وجود أي فصول دراسية خاصة بمدرستهم. وإدخالها ضمن العملية التعليمية، وإعطاء أهمية واهتمام كافيين لطريقة التعليم التعاوني بين الطلاب مع بعضهم، وتوفير الخدمات المساندة والدعم من التربية الخاصة في الفصل الدراسي العادي وفي جميع البيئات المدمجة، وإعداد خطة فردية تعليمية للطلاب ذوي الإعاقة.

• حقوق الإنسان" بين الإنسان والتوظيف السياسي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031284

محمد بن علي المحمود

يُمكن اعتبار القرن الثاني عشر الميلادي هو القرن الذي بدأت فيه الحركة الإنسانية تفصح عن نفسها في أوروبا، كحركة ثقافية عامة أخذت تطرح أسئلتها على الحراك الواقعي، من خلال الحراك الفكري – الأدبي. وقد تصاعد هذا الحرك وذاك الحراك بالتضافر - نموا - ليخلقا ما يسمى ب: عصر النهضة، ذلك العصر الذي وضع اللبنات الأولى للحضارة الغربية/ العالمية المعاصرة، بعد أن انتقلت فيه – نسبيا – محاور الهم والاهتمام من سياق المتعالي/ الميتافيزيقي/ المجرد إلى سياق واقع الإنسان.

التزامنا المبدئي بحقوق الإنسان نابع من تصوراتنا نحن، من رغبتنا الصادقة في أن نكون الأفضل دائما؛ دون أن يعني ذلك تجاهل ما هو إيجابي حتى في المواقف الناقدة التي تصدر عن بعض الصادقين إنسانيا، أولئك الذين يختلفون عن المسيّسين الذين يستخدمون النقد الحقوقي من أجل التوظيف السياسي

ظل الإنسان محل اهتمام واضح طوال عصر النهضة؛ حتى وإن لم تتبلور له رؤية واضحة محددة لماهية الحقوق الإنسانية المتوخاة. لقد بقي هذا الاهتمام يجترح رؤاه العالمة في محاولة منه لدفع الظلم الواقع على الإنسان، على الأقل فيما بدا واضحا – آنذاك – أنه ظلم ينتهك الحق الطبيعي للإنسان.

مع سيطرة الهم الإنساني وتمدده إلى مجمل الحقول المعرفية، ومن ثم الفضاءات الاجتماعية/ السياسة، أخذت مجموعة من المبادئ الإنسانية العامة تتشكل كمرجعية للجدل الحقوقي الذي لم يكن بمعزل عن التصورات اللاهوتية؛ حتى وإن لم يتطابق معها في مستوى الطرح المباشر (لأن ثمة رؤى تحليلية ترى أن الأطروحات العقلانية/ الطبيعية آنذاك تنتظمها في العمق اللاواعي/ اللامباشر تصورات لاهوتية).

لقد وصلت هذه المبادئ العامة إلى صورتها الأوضح – ولا أقول الأكمل – في إعلان الثورة الفرنسية الحقوقي الذي كان فاتحة عصر جديد للإنسان. على ضوء عمومية هذه الحقوق ومشتركاتها اشتغلت المسارات الفكرية والمسارات العملية المهمومة بالإنسان؛ من أجل خلق عالم جديد يكفل الحقوق الإنسانية الأساسية للجميع؛ ارتباطا بأصل الأصول الإنسانية، المتمثل في أن الناس جميعا ولدوا أحرارا ومتساوين.

اتسع فضاء الجدليات الحقوقية منذ الثورة الفرنسية وشعاراتها التحررية/ الإنسانية وإلى اليوم. بعيدا عن المنعرجات والانتكاسات، بل والخيبات، كان الرهان – الظاهر والمضمر – متوفرا على مدى إمكانية تشكّل منظومة متكاملة طبيعية (اتكاء على مبدأ الأصل الطبيعي الواحد) لحقوق الإنسان، تستند إلى المشترك الإنساني العام. استمر الراهن، وتساوق مع نجاح لا ينكر في تحقيق منظومة شبه متكاملة، زاد من فُرَص نجاحها تصاعد الهيمنة الاستعمارية للحضارة الغربية التي عولمت – أو حاولت أن تُعولم – رؤيتها الحضارية، ومن ثم الإنسانية، خاصة بعد إنشاء المنظمات الدولية الراعية للحقوق السيادية، والطامحة إلى فض كل أشكال الصراع بالطرق السلمية، أو بالقوة التي تتغيا السلام العام.

لكن، يبقى النجاح الأكبر لعولمة هذه الحقوق مرتبطا بتطور وسائل النقل التي ساهمت في التواصل الإنساني والثقافي، ومن بعد تطور وسائل التواصل الإعلامي، فضلا عن المؤثرات العامة المتعولمة التي ترافق عولمة التقانة واقتصاد السوق. مما نتج عنه شيوع الرؤية الغربية لحقوق الإنسان وتعولمها بحكم أن العالم المعاصر - بمنظماته الدولية وقواه المعرفية والعلمية والاقتصادية، فضلا عن الهيمنة العسكرية - لا يزال غربيا إلى حد كبير.

بقدر ما حققته عالمية حقوق الإنسان من نجاح في العقود المتأخرة؛ بقدر ما واجهته من أسئلة باتت تُطرح عليها تباعا، والاطراد مع حجم نجاحها. بل إن فلاسفة التنوير، فضلا عن فلاسفة ما بعد التنوير، كثيرا ما طرحوا الاستشكالات حول مشروعية اعتبارها مبادئ طبيعية/ إنسانية عامة؛ يجب على الجميع في كل مكان/ بيئة، وفي كل زمان (بالإشارة إلى الجدل حولها من حيث تعاليها على التاريخ)، كما طرحوا الاستشكالات حول تفاصيلها التي تتجاوز المشتركات الإنسانية العامة، كما تتجاوز المبادئ العامة إلى حيث التفاصيل التي ترتبط أكثر فأكثر بالمتغير الزمان والمتغير المكاني.

هذا يعني أن هذه المنظومة الحقوقية التي يبدو أنها اكتملت كمرجعية عامة، كانت – في كثير من محاورها - محل استشكال من داخل الحضارة الغربية التي أنتجتها. فكثير من تفاصيلها (تلك التفاصيل التي لا يمكن تنزيلها في الواقع العملي بدونها) لا تزال – وستبقى – محل جدل كبير، يصل في بعض الأحيان إلى عصب المبادئ العامة. كما لا تزال مسألة تعاليها (صلاحيتها من حيث إطلاقيتها بوصفها عابرة للمتغيرات الزمانية والمكانية) محل جدل أيضا؛ لأن عصر التنوير الذي أنتجها، والعصور اللاحقة التي اكتملت فيها، ليست بمعزل عن المراجعات النقدية؛ فضلا عن كون فكرة التقدم التي نهض عليها عصر التنوير تقضي بضرورة تحوّل/ تطور الفكرة تبعا لمتغيرات الواقع؛ انطلاقا من كون الواقع متغيرا بتغير مسار الأفكار. أي أن الرؤى الحقوقية في النهاية لا بد وأن تكون متطورة/ متغيرة؛ ما يقضي – في النهاية - أن تكون نسبية في الزمان. وإذا تأكد أنها نسبية في الزمان؛ فمن المحتم أنها ستكون نسبية في المكان.

طبعا، لا تعني النسبية الزمانية، ولا النسبية المكانية (التي كانت تجليتها والحجاج حولها من أبرز معطيات الدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة) أن ليس ثمة مرجعية إنسانية عامة، هي محل اتفاق، ولا بد من توفرها؛ لتوفير الحرية والعدالة للإنسان، ولو في حدود المتاح إنسانيا. الاشتغال الإنساني كله على النسبيات، وكون أمر من الأمور نسبيا، لا يعني تفريغه من محتواه، ومن ثم إهماله؛ بقدر ما يعني ضرورة الاشتغال عليه؛ مع الوعي بنسبيته، واستغلال ما يُتيحه البعد النسبي من أجل تحقيق أكبر قدر من المواءمة الظرفية، تلك المواءمة التي تتغيا الإطلاق من زاوية التكيف مع نسبية النسبي.

هنا يأتي العالم اللاّغربي، من حيث هو ظرف مكاني/ بيئة، لا ليثير إشكالية التقابل بين إطلاقية حقوق الإنسان ونسبيتها فحسب، وإنما ليثير إشكالية تنزيل الحد المتفق على إطلاقيته (= المشترك الإنساني موضع الاتفاق فيها) في واقع مغاير/ واقع اللاّغرب. فالمبادئ الإنسانية العامة التي تتوفر على مستوى من الإطلاقية، ومن ثم مستوى عالٍ من التوافق العالمي، لا تتنزّل على واقع مادي محايد، لا تتزل على صفحات بيضاء، بل تتنزل على واقع إنساني حي متشبع بكل أنواع الفرادة والمغايرة الإنسانية، التي لا ينتج عنها استعصاء في تطبيق تلك المبادئ العامة المشترك، وإنما ينتج عنها – ابتداء – استعصاء حول فهمها وتفسيرها، ومن ثم التوافق حول هذا الفهم وهذا التفسير.

لنأخذ أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان: الحرية مثلا. إن الحرية من حيث هي مبدأ إنساني أصبحت من بدهيات المشترك الإنساني. لكنها – من حيث مفهوماتها وتطبيقاتها - تسبح في خضم مسارات جديلة في الغرب قبل الشرق. وحتى المتفق عليه منها غربا وشرقا، يتحوّل تنزيله على الواقع إلى معضلة فكرية، قبل تحوله إلى معضلة عملية. وإذا كنت طالما تحدثت عن الليبرالية مطالبا بضرورة تفعيلها في الواقع، من حيث هي فلسفة الحرية الأشمل (ونحن أحوج ما نكون إلى الحرية)، فإنني حاجَجْت متشيعي الليبرالية الذين يزعمون أن ما يعيب الليبرالية كامن في تضمنها إطلاقية الحرية، بالتأكيد على تمثلاتها الفكرية المتنوعة، ومن بعد تنوع تمثلاتها العملية، إذ تختلف باختلاف المتلقي، وباختلاف الفاعل الثقافي، وأنا في كل ذلك استشهد بتنوع واختلاف تطبيقاتها من مكان إلى مكان في الغرب نفسه، الغرب الذي يتواصى بمشتركاتها العامة، بينما يختلف – أشد ما يكون الاختلاف – على التفاصيل وعلى شروط التنزيل على الواقع.

كما كنت أقول في حجاجي عن الليبرالية، أقول اليوم عن المنظومة العامة لحقوق الإنسان: إن التوافق على المبادئ الكلية/ العامة، لا يعني استنساخ تجربة ما – مهما كانت ناجحة في بيئتها – واستزراعها في بيئة أخرى. الليبرالية أو الحرية أو تصورات العدالة (ومنها أطروحة أماريتا سن التي تجعل العدالة أوسع من مجرد نظرية مثالية = رده على أطروحة راولز... إلخ) لم تعد كل هذه مسلمات إطلاقية؛ رغم ضرورة التأكيد عليها في مشتركاتها المبادئية العامة. فنحن إذ ندعو لليبرالية وللحرية ندرك – في الوقت نفسه - أن الليبرالية لدينا لن تكون هي التي في فرنسا، والتي في فرنسا لن تكون هي التي في السويد، والتي في السويد لن تكون هي التي في أمريكا. وحتى داخل الإطار العربي/ الإسلامي، لن تكون ليبراليتنا هي ليبرالية تونس، وليبرالية تونس لن تكون هي ليبرالية مصر، وهكذا دواليك. ويوم أن تكون الليبرالية ليبرالية استاتيكية جامدة على تجربة موحدة لن تكون ليبرالية بحال، وستختنق مسارات التحرر في مضايق القسر، ومن ثم في تناقض مع كثير من حقوق الاختيار، تلك الحقوق المرتبطة من جهة بمسار تطور الفرد من حيث هو فرد، والفرد من حيث هو عضو في مجتمع، كما هي مرتبطة – من جهة أخرى - بالمجتمع من حيث هو فضاء توافقي يَشرِط كثيرا من الخيارات، ومن حيث هو إطار محدد للوعي يشرط كثيرا من مسار التصورات.

من هنا، من هذه الزاوية بالذات، تأتي ضرورة مراعاة ظروف الاختلاف الثقافي، إذ إن لكل بيئة قانونها الثقافي الذي لا يمكن القفز عليه؛ حتى مع إرادة تغييره، فتغييره لا يأتي إلا بالاشتغال عليه من داخله، وليس من خارجه. وبالتالي، فالنقد الموجه إلى مجتمعاتنا وأنظمتنا بوصفها خارجة عن معيارية الحقوق الإنسانية العالمية، هو نقد يحتكم إلى معيارية متعالية تدعي الإطلاقية ضمنا، ولا تتبصر حقيقة أنها تخلّقت في ظرف مغاير أشد ما يكون المغايرة لظرفنا الثقافي/ الاجتماعي.

إننا إذ نرفض ونُدين التدخلات الخارجية (كما هو حاصل من السويد حاليا) التي تحاول فرض رؤيتها على واقعنا دون أن تعي طبيعة هذا الواقع وإشكالياته المعقدة، لا نرفض وندين بدافع ادعاء أننا بلغنا ما نطمح إليه من حرية وعدالة وحقوق،

وإنما بدافع وعينا أننا نشتغل على تنمية إيجابياتنا، وتدارك سلبياتنا التي لا ننكرها، ولكن نُنكر توظيفها ضدنا لأغراض تتجاوز تفاصيلها إلى حيث الموقف الضدي العام منا. ومن هنا، فرفضنا لهذه التدخلات يصدر عن وعينا أن خلف اليافطات الحقوقية إرادات سياسية تتعمد الحشد والتجييش، لا من أجل تعديل أو إصلاح المسار الحقوقي/ العدلي هنا أو هناك، وإنما من أجل فرض خيارات سياسية تمس سيادة الوطن الذي تبقى سيادته مبدأ أساسيا لا يقبل النقاش من جمع الأطراف.
نحن قبل هذه الاتهامات التي وجهها ويوجهها هؤلاء إلينا، كنا قد دخلنا في نقاش علني حول كثير مما يتداوله الإعلام الغربي عنا، ومنذ أمد ليس بالقصير. لسنا مجتمعات صامتة، كما هي الصورة النمطية عنا هناك، لسنا نتعامى عن الأخطاء التي تتخلل تجربتنا كأي عمل إنساني معرض لكثير من الأخطاء. مثلا، القضاء لدينا يندرج في مسيرة تطوير منذ سنوات، إنه تطوير نابع من إدراكنا نحن لضرورة التطوير، وليس لأن هناك من يكيل له الشتائم في الغرب أو الشرق. وكما يتعرض القضاء للتطوير، فإنه يتعرض في إعلامنا المحلي لنقد يمس بعض أوجه القصور التي تكتنفه؛ من إجل مزيد من الإصلاح.

كذلك قضايا المرأة، لم ندّع قط أن وضع المرأة لدينا في مستوى المرضي عنه، لم نسكت عن أوجه القصور، لم نجمد على وضعنا بوصفه الوضع الأمثل، بل يزخر إعلامنا – بكل أنواعه – بمناقشات واسعة وحادّة حول قضايا المرأة لدينا، ولا تخلو قناة فضائية، ولا صحيفة، ولا مجلة، فضلا عن المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، من جدل صريح وحاد حول سلبيات الواقع النسوي لدينا. إننا نعي حجم السلبيات لدينا أيا كان ميدانها، ونحاول إصلاحها بأنفسنا لأنفسنا، في الوقت الذي نرفض فيه أن يفرض علينا الآخرون حلولهم التي إن سلمت من التوظيف السياسي، لم تسلم من الجهل بتعقيدات مجتمعاتنا، ومن ثم الجهل بالمسائل المعتبرة في مسيرة التطوير.
نحن نؤكد، وسنظل نؤكد، أننا نستثمر – عن وعي – في التأسيس ثقافيا ونظاميا لحقوق الإنسان، لا تحت وطأة الضغط من هنا أو من هناك، وإنما لأننا يجب أن نكون على المستوى الإنساني اللائق بنا. نحن ملتزمون بضمانة حقوق الإنسان، بل وملتزمون بتطوير المنظومة الحقوقية ذاتها، نحن كذلك، وسنستمر في هذا المسعى؛ قالوا أو لم يقولوا، شنّعوا، أو لم يشنعوا،؛ لأن التزامنا المبدئي بحقوق الإنسان نابع من تصوراتنا نحن، من رغبتنا الصادقة في أن نكون الأفضل دائما؛ دون أن يعني ذلك تجاهل ما هو إيجابي حتى في المواقف الناقدة التي تصدر عن بعض الصادقين إنسانيا، أولئك الذين يختلفون عن المسيّسين الذين يستخدمون النقد الحقوقي من أجل التوظيف السياسي.

اليوم

لا حل بدون شراكة وزارة الإسكان مع القطاع الخاص

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4054526

د. إحسان بوحليقة

تتعد الصيغ وتتفاوت الحلول، لكن وزارة الإسكان لن تستطيع التصدي لحل أزمة السكن بمفردها، كما أن حل الأزمة لن يستطيع الاستمرار إذا ما استبعد القطاع الخاص من المساهمة فيه، فالقضية أكثر من مجرد توفير أرض وتمويل البناء بتقديم قرض؛ بل أن يستمر ذلك طوال الوقت دون توقف.
عند انشاء صندوق التنمية العقارية كانت تلك هي الصيغة، لكنها لم تصمد لتقلبات الزمن، فتراكمت طلبات القروض وتكدست، فأخذت فترات الانتظار تتمدد، حتى تجاوزن العقد من الزمن، مما أفرغ الحل من مضمونه، وأدى إلى كبح الطلب والحد من العرض في آنٍ معا، وبالتالي أصبح المجتمع وجهاً لوجه أمام أزمة السكن التي نعايشها حالياً ومنذ سنوات.

ويبدو أن هناك جهودا متناثرة هنا وهناك، لكنها لم ترق بعد لتشكل حُزمة متماسكة، فقبل نحو عام ونصف العام أعلن عن آلية استحقاق السكن.

الآلية خالية من الغموض فبوسع أي منا أن يحسب بنفسه عدد ما يستحق من نقاط، ولم يرتكز احتساب النقاط إلى عنصر واحد، بل مَثَلَ حلاً لمعادلةٍ متعددة الحدود والمجاهيل هدفها منح الفرصة أولاً للأكثر حاجة دون استبعاد للبقية.
وبطبيعة الحال، فالآلية قابلة للتحسين وفقاً لما سيتمخض عنه تطبيقها على أرض الواقع. وعندما نأخذ الآلية ومعها الزيادة الكبيرة في عدد قروض صندوق التنمية العقارية، إضافة لانفتاح الصندوق مؤخراً على خيارات تمويلية مرنة ستؤدي لزيادة عدد المستفيدين، وفوق ذلك دخول نظم التمويل والرهن العقاري حيز التنفيذ.
فقد أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) قبل عام ونصف العام كذلك عن منحها أول ترخيص لممارسة التمويل العقاري لبنك الرياض.
عندما نأخذ تلك العناصر سوياً، نجد أنها تميل للجانب التمويلي، أي للقرض، فماذا عن توفير قطع كافية من الأرض المطورة لإقامة مسكنٍ عليها في كل بقعة مأهولة من المملكة دونما استثناء؟ لتطوير المزيد من الأراضي، قررت وزارة الإسكان الاستعانة بمقاولين لتجهيز البنية التحتية والمرافق للأراضي التي تمتلكها، وهذا أمر سيوفر - لا شك - المزيد من الأراضي الصالحة.
والسؤال: هل تتوافر الأراضي في مدن وبلدان وقرى وهجر المملكة كافة؟ فإن كانت الاجابة "لا"، فلماذا لا "تتشارك" الوزارة - ولا أقول "تتقاول" - مع القطاع الخاص لمساندتها في تحقيق هدفها وهو توفير المزيد من المساكن والأراضي المطورة ؟
لنبدأ بالأراضي، يملك تجار العقار في شتى أنحاء البلاد مئات الملايين من الأراضي البيضاء بعضها ضمن النطاق ومنها ما هو خارج النطاق العمراني، وبوسع الوزارة أن تضع صيغة شراكة متعددة الخيارات تحفز القطاع الخاص وتجعله يتنافس لتطوير الأراضي البيضاء التي يمتلكها.
ومثال لتلك الصيغ أن تقوم الوزارة بتحمل كل أو جزء من تكاليف تطوير البنية التحتية وتوفير المرافق للأراضي التي يملكها القطاع الخاص مقابل حصول الوزارة على جزء محدد من تلك الأراضي لتوزعها على المستحقين، وبوسع الوزارة كذلك تعميق الشراكة لتشمل التطوير العقاري (أي بناء المساكن) وفقاً لمعايير محددة تجعلها قابلة للتمويل وفقاً لصيغة أرض وقرض.
ما تقدم كان مجرد أمثلة عابرة، أما الصيغ المحتملة بين الوزارة والقطاع الخاص فتتعدد وفق أولويات الوزارة واهتماماتها.
وبغض النظر عن تفاصيل الصيغ التي قد تقبلها الوزارة، فبيت القصيد هو توفير عدد كاف من الأراضي مهيأة للسكن في كل أنحاء المملكة في القريب العاجل دونما استثناء عبر جهود الوزارة المباشرة من خلال ما تطرحه من مبادرات لتطوير الأراضي، وعبر تحريك مخزون الأراضي لدى القطاع الخاص لتطويرها وإتاحتها في إطار شراكة مع الوزارة.
ولعل من الملائم القول: إن ما قد يوجد توازناً في سوق الاسكان المحلية هو تعزيز وتيرة العرض في الخيارات وللشرائح كافة، لا سيما الخيارات الاقتصادية من أراضي وفلل ودبلوكسات وشقق، وحيث إن سوق السكن محلية بطبيعتها، أي أنها تتافوات من بلدة لأخرى ومن مدينة لسواها، فلن تفيد وفرة المساكن في مدينة ما في علاج ندرتها في مدينة أخرى.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150319/Cartoon201503196347.htm

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد الاول 1436هـ - 19 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1031332